أكد أن إدارة «الأفنيوز» ارتأت عدم التطرق إلى الشأن السياسي .. لذلك اعتذرت عن حضور الاستطلاع

الغانم: اتخذت الإجراءات اللائحية بشأن التعامل مع الاستقالات النيابية

قال رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم انه اتخذ الاجراءات اللائحية بشان التعامل مع الاستقالات النيابية المقدمة من مجموعة من النواب مضيفا ان دوره كرئيس للمجلس يتمثل في عرض الاستقالات في أول جلسة بعد عشرة ايام على تاريخ تقديمها.

وذكر الرئيس الغانم ردا على اسئلة الصحافيين في مجلس الامة أمس بشان تلك الاستقالات انه أحال الاستقالات النيابية الى مكتب المجلس لاخذ الرأي مشيرا الى ان القرار للمجلس بحسم الاستقالات

وأكد الغانم ان موضوع استطلاع رؤى المواطنين الذي تم الاعلان عن اقامته اليوم وغدا بمجمع الافنيوز «يتعلق بمبادرة من رئيس لجنة تنمية الموارد البشرية الوطنية في مجلس الامة النائب يعقوب الصانع بشان مصلحة المواطنين الذي طلب أن تكون تحت رعايتي ووافقت على ذلك».

وقال الرئيس الغانم في رده على أسئلة للصحافيين بمجلس الامة أمس ان النائب الصانع «ابلغني بأن ادارة مجمع الافنيوز لا تفضل اقامة فعالية سياسية في المجمع» مضيفا «أن الامر وتفاصيله لدى النائب الصانع الذي اجتهد في امر لمصلحة المواطن».

من جانبه قال النائب الصانع في تصريح مماثل ان فعاليات الاستبيان الخاص بمكافاة نهاية الخدمة و توحيد سلم الرواتب للمواطنين ستبدأ في مجمع الافنيوز غدا على مدى يومين بينما ستقام فعاليات الجانب السياسي للاستبيان في مبنى مجلس الامة».

وأضاف النائب الصانع انه تم تخصيص فريق عمل بشأن موضوع مكافاة نهاية الخدمة وقد اجتمع أعضاء لجنة تنمية الموارد البشرية مع مسؤولي وزارة المالية للتاكيد على استطلاع الرؤى المذكور مشيرا الى أن الاستبيان يرتكز على أمور «تقف عليها لمصلحة المواطن».

ولفت الى أن الاستبيان سيكون معروضا في مختلف ادارات الدولة وفي القطاع الخاص ووفقا للاسلوب المنهجي العلمي.

وكشف النائب يعقوب الصانع عن إن إدارة مجمع الافنيوز ابلغت المجلس بأن حضور رئيس السلطتين التشريعية والتنفيذية فعاليات الاستبيان الخاص باستطلاع اراء المواطنين حول البديل الاستراتيجي لاصلاح سلم الرواتب سيتسبب في شحن سياسي داخل المجمع يعكس سياسته، وعليه تقرر ان تقتصر الفعالية على الموظفين دون حضورهما.

مرزوق الغانم

■ الصانع: إدارة الأفنيوز أبلغت المجلس بأن حضور رئيسي السلطتين سيتسببان في شحن سياسي داخل المجمع

■ هناك خصم ساسي يريد وضع العصا في الدواليب بأي طريقة رغم أهمية الاستطلاع للمواطنين

وقال الصانع ان فعاليات الاستبيان وماوصل إليه الموظف وهو مصدر رزقه فشيء طبيعي ان اتلمس هذا الامر بعد ان سيست اغلب القطاعات بالدولة.

واضاف الصانع: الاستطلاع خلال الخميس والجمعه القادمين اما حضور الغانم او المبارك او الوزراء او النواب ستكون داخل المجلس وليس داخل مجمع الافنيوز، حيث ابلغنا بان حضورهما سيتسبب في شحن سياسي داخل المجمع.

وتابع الصانع «قد تكون ادارة الافنيوز استشعرت الجانب الامني في موضوع مجمع الافنيوز، واستغرب أن رئيس الوزراء النرويجي ركب تاكسي بهدف استطلاع اراء المواطنين».

وأوضح الصانع ان خصما ساسيا يريد وضع العصا في الدواليب بأي طريقة، واليوم طرحت امرا مهما لاستطلاع اراء المواطنين بشانه، وكيف اصدر تشريعا حساسا خاص بمصدر الرزق».

إلى ذلك عقد مكتب مجلس الامة اجتماعه أمس برئاسة رئيس المجلس مرزوق علي الغانم وحضور أعضاء المكتب.

وقال أمين سر المجلس النائب يعقوب الصانع في تصريح صحافي ان المكتب اطلع على الدعوات الموجهة الى مجلس الامة من قبل بعض البرلمانات الشقيقة والصديقة لزيارتها وقرر أن يتم تحديد مواعيد تلك الزيارات لاحقا.

وأضاف النائب الصانع ان مكتب المجلس اطلع على بعض الامور الادارية المتعلقة بالامانة العامة للمجلس واتخذ القرارات المناسبة بشانها.

إلى ذلك استقبل رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم أمس رئيس منظمة الاسرة العربية ومبعوث جامعة الدول العربية جمال بن عبد البح والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته الحالية الى البلاد.

وتناول اللقاء مناقشة الموضوعات التي تعنى برعاية الأسرة العربية ودورها الوطني والتنموي لتمكينها من القيام بوظائفها الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والثقافية من خلال استراتيجيات وسياسات أسرية فاعلة.

وحضر اللقاء رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية النائب مبارك سالم الحريص وعضو مجلس الأمة النائب الدكتور يوسف الزلزلة وأمين عام مجلس الأمة علام علي الكندري.

أكدوا على ضرورة أن تكون هناك وقفة للخروج من هذا الواقع المرير

«ندوة سقوط السلطات»: الأغلبية لن تقبل بسقوط الدولة

■ الدلال: لمصلحة من يتحول هذه الأزمات المتكررة؟

انطلقت ندوة الجماهيرية لكتلة الأغلبية «تداعيات سقوط السلطات» في ديوان الدلال بمنطقة الروضة ، بمشاركة كل من النائب السابق د.فيصل المسلم والنائب السابق د.وليد الطبطبائي والمحامي محمد الدلال.

بداية قال الدلال: «الأغلبية لن تقبل بسقوط الدولة، وهذا التاريخ والارث هو لبناء السلطات ، مشيرا إلى أن السلطات هي الأعمدة التي قامت عليها الكويت وقد كان مفهوم السلطات عند الأجداد المؤسسين للدولة هي تبادل الأدوار في تسيير الأمور فكانت نظرتهم تعني تسيير الدولة بالتعاون والعمل المشترك والمشاركة الكاملة في القرار والمال وهذا المفهوم ترسخ عند الكويتيين.

وأكد الدلال : المجلس التشريعي في 38 كان يتولى أعمال الإدارة وكانت السلطات أكثر وضوحا فكان الآباء المؤسسين حريصين على إنشاء دولة المؤسسات لذلك جاء دستور 62 وهذه العقلية هي من حافظت على الكويت بالغزو وأصلت بأن هناك شرعية دستورية قائمة على دولة مؤسسات.

وتابع الدلال:لم يكن مقبولا عند الكويتيين أن ينتقص من حقوق السلطات فليس مقبولا أن نجعل مجلس الأمة ومعظم من فيه أضحوكة ولجانه حبر على ورق وان تجعل قضية خرج الشعب من أجلها وهي قضية الإيداعات كأن لم تكن بسبب اللجان التي لاقيمة لها في ظل وجود ارادة لطمطمة القضية ، بالإضافة إلى أن لجان التحقيق لاقيمة لها والاستجواب لايرد عليه بل ويشطب والأسئلة البرلمانية لايرد مؤكدا بأن المجلس الحالي هو مجلس وطني بل أسوأ من المجلس الوطني

ودعا ان يكون هناك تحرك شعبي منظم فنحن لسنا دعاة عنف او ارهاب ولكن ندعو إلى التحرك الدستوري

-وأضاف الدلال أن البعض كان يلوم الأغلبية لماذا لا تعالج الامور وقد بادر الشعب بخطوات للمعالجة فقد وضعنا مبادرات ومطالبات وإصلاحات عملية للإصلاح بدأها النواب بمطالباتهم بتسعة وزراء في بداية مجلس 2012 لتعزيز التعاون بين السلطتين ورفضت ، والمبادرة الثانية كانت في شهر 7-2012 للإصلاح التشريعي والدستوري ، ومؤخرا طرح ائتلاف المعارضة مبادرة عملية فيها مقترحات تشريعية ودستورية.

ومن ناحيته قال النائب السابق وليد الطبطبائي ان الشعب لم يعد بحاجة إلى مزيد من الدلائل فأوجة الخلل لا يمكن بسطها واتسع الخرق على الرقع فما يحدث أمر لا يمكن قبوله أو التسليم به.

وتابع الطبطبائي: من أسباب الفساد هو تهميش ثلاث مؤسسات مهمة في الدولة وهي النيابة العامة ولجنة المناقصات وديوان المحاسبة فقد أصبحت لجنة المناقصات للتمرير المناقصات التي يتم الترتيب لها وخاصة ذات الأرقام التي تتجاوز السبعة أصفار كما تم تفريغ ديوان المحاسبة من مضمونة وأصبح ديكور من ديكورات الدولة كما تم تهميش دور النيابة العامة إذن هذه المؤسسات تم شلها وهي التي تصون أملاك الدولة.

وبين الطبطبائي: ان النيابة العامة ترفع إلى المحاكم قضايا التجمعات على الرغم من إلغاء قانون التجمعات فالنيابة ترفع تهم بقانون غير موجود وتتحرج أن ترفع قضايا فساد بحجة وجود فراغ تشريعي مشيرا إلى أن التعليم العالي يرسل بعثات ولها ضوابط وهناك بعثات أخرى لايتم فيها مراعاة الشروط والضوابط فضلا عن توزيع الجواخير والمزارع والبيوت.

جانب من الندوة

■ الطبطبائي: ديوان المحاسبة أصبح مجرد ديكور في البلد

■ المسلم: المقاطعة أوجب.. ثم أوجب.. ثم أوجب والسيادة هي للأمة

واضاف الطبطبائي:مؤسسات الدولة اصبحت ديكورية من مجلس الأمة إلى ديوان المحاسبة مؤكدا أن الكويت الآن أمام مرحلة سببها الاستبداد والحل هو تطبيق المادة السادسة من الدستور وهي أن الأمة مصدر السلطات فالسلطات التنفيذية يجب أن تكال إلى الشعب ويجب أن يكون هناك برلمان فعال وليس كرتوني ويدير أموال الدولة فلدينا جامعة لا نستطيع انجازها وإستاد لا نستطيع انجازه مؤكدا أن الوضع الإسكاني مزري وعلي الشعب أن يقول كلمته ويجب أن تكون الأيدي النظيفة هي من تدير البلد

فيما قال الدكتور فيصل المسلم :اليوم الكويت في وضع من الفساد لا يحتاج إلى أدلة فمن كان يبحث عن الأدلة يسابقنا اليوم بتقديمها وإذا فرضنا أن سقوط سلطات الدولة فهي سقوط للدولة فسقوط السلطات هو سقوط المبادئ والقيم.

«الإسكانية البرلمانية» ناقشت بناء المدن الجديدة

أبل: الرعاية السكنية ستتكفل بإنشاء المشاريع الإسكانية بالكامل

جانب من اجتماع اللجنة الاسكانية البرلمانية

قال وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر أبل حضرنا اجتماع اللجنة الإسكانية البرلمانية وناقشنا المشاريع الإسكانية وأيضا مشاريع الطاقة والكهرباء بحيث تكون المؤسسة العامة للرعاية السكنية هي التي تقوم بإنشاء المشاريع بشكل كامل وتم التنسيق في هذا الموضوع و إضافته إلى المقترحات بقوانين المقدمة على قانون الرعاية السكنية رقم 47 لسنة 1993

وأضاف ابل في تصريحات للصحافيين بمجلس الأمة: الاجتماع كان مخصصا لمناقشة موضوع مد المشاريع الإسكانية الجديدة بالكهرباء وان تقوم المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتنفيذ المشاريع بشكل متكامل وتم الاتفاق على هذا الموضوع وإضافته للمقترحات المقدمة.

وعن ما تردد عن موافقة الحكومة على اقتراح إنشاء 35 الف وحدة سكنية خلال الخمس سنوات القادمة قال ابل : هذا المقترح بالأساس موجود في الجدول الذي قدمناه للجنة الإسكانية وهو 12 الف وحدة سكنية سنويا ومدينة الخيران من ضمن هذا الجدول والعدد موجود وبالتالي المقترح قريب جدا كما قدمناه للجنة الإسكانية من خطة للمشاريع.

وتابع : ان هناك مقترحات كثيرة مقدمة من الأعضاء وندرسها الآن للتعجيل في حل القضية وفي الاجتماع القادم بإذن الله تتضح الصورة بشكل اكبر. وعن تنفيذ المشاريع بنظام العطاء المباشر قال ابل: اننا ندرس كافة الأمور وليس لدينا قرار الان وسنقدم رأينا في الاجتماع القادم.

وذكر ابل ان البناء العمودي من المشاريع المطروحة ويجب ان يكون هناك تنوع في المنتجات المطروحة داخل السوق العقاري ومن ضمنه الرعاية السكنية ، والأراضي الموجودة والقسائم ستكون متوفرة للمواطنين وهذا ما اكدناه في السابق ، والسكن العمودي هناك شريحة ترغب في هذا النوع من المساكن وستوفره لهم في المشاريع الجديدة القادمة.

واوضح ابل ان دور القطاع الخاص سيكون في بناء المناطق والمنازل في المدن الجديدة والى الآن الصورة ليست واضحة ويمكننا الحديث عن ذلك بعد اقرار هذه التعديلات المقدمة للجنة الإسكانية وبعدها سيتضح دور القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع القادمة.

وعن حضور وزير الكهرباء للاجتماع وإمكانية حل مشكلة الكهرباء في المشاريع الجديدة قال ابل : موضوع الكهرباء من الصعوبات الفنية التي نواجهها لكن الحلول موجودة واعتقد اليوم نحن في بداية توجه جديد لحجم الإنجازات التي ستتم والمشاريع والأعداد التي ستتم لذلك نحن بحاجة الى فلسفة جديدة ومن ضمنها موضوع الكهرباء ، ووضحنا للجنة ان المؤسسة الإسكانية هي التي ستطرح مشاريع الكهرباء من ضمن المشاريع الاسكانية التي ستطرح بشكل كامل ومتكامل بحيث يتم التسهيل والتسريع على وزارة الكهرباء وبالتالي متى ما تمت مشاريع الكهرباء تسلم لوزارة الكهرباء. وذكر ابل ان ان القانون لا يسمح بتوزيع القسائم بدون بنى تحتية ، فلابد من ان تكون القسائم متوفر لها البنى التحتية.

خلال حفل استقباله أهل الكويت في ديوانه بالقادسية لشكرهم على دعمهم له

الراشد: الكويت مقبلة على «صيف ساخن جدا»

جانب من حفل استقبال الراشد

حذر النائب علي الراشد من ان الكويت مقبلة على مرحلة و «صيف ساخن جداء معربا عن امله في تجاوز هذا الصيف الساخن بايسر الطرق واقل الخسائر ، مؤكدا ان كل المؤشرات والمعلومات التي لدينا تؤكد اننا مقبلون على صيف ساخن ، فيما اكدت النائب صفاء الهاشم ان رئاسة مجلس الأمة «السيئة» هي التي اوصلتنا الى هذا الوضع.

وقال الراشد في تصريح للصحافيين خلال استقباله أهل الكويت في ديوانه بمنطقة القادسية ، لشكرهم على دعمهم له خلال الفترة السابقة ، قال : الله يحفظ الكويت واهلها وتتجاوز هذا الصيف على خير ، مؤكدا في الوقت ذاته إن استقالته ابراء للذمة ، ورسالة الى أهل الكويت بان الوضع لا يسر ، وغير مطمئن على صعيد التنمية والإصلاح ولا يبشر بخير ، مشددا على انه لا تراجع عن الاستقالة. وأضاف : قراري نهائي باعتزال العمل الانتخابي والبرلماني ، وليس السياسي،نافيا وجود أي مساع معينة لثنيه عن الاستقالة مقابل وعود معينة ، موضحا انه بين وجهة نظره في الاستقالة ومن حق النواب في المجلس ان يردوا على استقالته بالطرق الديمقراطية المتعارفة ، سواء كان ذلك بإعداد مذكرة للرد على أسباب الاستقالة او غيره من الإجراءات.

واعرب عن شكره للدعم المتواصل للمواطنين واثره عليه في التصدي لكل انواع الفساد الحكومي والتشريعي ، مبينا انه خلال 7 مجالس اجتهد واصاب واخطأ وهذا امر طبيعي ، ولكنه استثمر اخطاءه بان تعلم منها ، مشددا على ان الانسان الذي يعمل يخطئ وليس من العقل المكابرة على الخطأ ، مبديا اعتذاره في عدم قدرته على الاستمرار في المجلس الحالي أو الحياة البرلمانية المقبلة ، مؤكدا ان هذا الامر يعطي فرصة للكفاءات الاخرى ان تواصل العمل ، رافضا التشبث بكرسي زائل ، وان يقال « ما في بهالبد الا هالولد».

وشدد على ان الكويت «ولادة» والأمل يكبر في قلوبنا بان هناك من يمكن ان يمثل الشعب الكويتي خير تمثيل ، ولدينا النائبة صفاء الهاشم التي اعطت مثالا للتضحية والاصرار رغم كل ما تعرضت له ، مبينا ان الهاشم كانت تتحمل ما لا يتحمله الرجال ، وصمدت واثبتت باستقالتها انها لم تدخل من اجل كرسي زائل ، بل تركت هذا المجلس من اجل مصلحة الكويت عندما حانت ساعة الصفر ، وكان المطلوب ان يأخذ موقف لإنقاذ الكويت وايصال رسالة الى الشعب بان الوضع وصل الى مرحلة من التردي في التنمية وفي جميع المجالات.

وقال الراشد : ان تضحيتي اقل بكثير من صفاء الهاشم لأنها ضحت بأول مجلس رسمي لها ، ولم يهمها اي كلام ، واعطت مثالا للتاريخ الذي سيسجل لها هذا الموقف ، معلنا انه سيكون أول مفتاح انتخابي لصفاء الهاشم في اي انتخابات قادمة.

«التعليمية البرلمانية» بحثت مساواة البدون بالوافدين في الرواتب الصيفية ونهاية الخدمة

ناقشت لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد البرلمانية في اجتماعها بمجلس الامة امس ما يقارب من 16 اقتراحا بقانون ومشروعا بقانون تتعلق بالتعليم وتطويره في البلاد.

وقال رئيس اللجنة النائب حمود الحمدان في تصريح للصحافيين ان من ابرز المقترحات والمشاريع بقوانين التي نوقشت في اللجنة معاملة المعلمين من فئة المقيمين بصورة غير قانونية أسوة بالمعلمين الكويتيين و الوافدين في الرواتب الصيفية ومكافاة نهاية الخدمة واجازة أمومة للمعلمات من تلك الفئة أيضا.

واضاف الحمدان انه تمت الموافقة على تخصيص جائزة سنوية باسم سمو أمير البلاد لتكريم الكويتيين الحاصلين على براءة اختراع والتوسع في البعثات الدراسية الطلابية في الدول العربية واعادة النظر بمكافاة الطلبة المبتعثين.

وذكر انه تمت مناقشة مقترح بشان تشكيل لجنة من وزارة الداخلية وجامعة الكويت ومؤسسات المجتمع المدني حول افة المخدرات وكذلك اطلاق اسم المرحوم بدر المضف على استوديو في وزارة الاعلام تخليدا لذكراه.

واشار الى ان الاجتماع ناقش ايضا انشاء مكتبة الكترونية للمكفوفين وموقع الكتروني لكل مدرسة والتوسع في انشاء مراكز لتطوير المعلمين في عدد من المحافظات كما ناقش موضوع اعتماد ناطق رسمي لكل هيئة ووزارة في البلاد.